

## المشهد السياسي

غياب التوافق يطيح  
جلسة الحكومة

توقع أكثر من مصدر وزاري أمس تأجيل جلسة الحكومة إلى الأسبوع المقبل لتفادي أي أزمة قد تنتج من هذا الملف، مع تأكيد هذه المصادر أن الاتصالات قائمة لمحاولة إيجاد المخرج المناسب لهذه المعضلة

إلا أن الكتلة انتقدت أمس الحملة «المنظمة» على مسيرة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، معتبرة أن هدف هذه الحملة «لا يتوخى المصلحة العامة، بل اغتيال الصورة السياسية والإعلامية والنهضوية التي حملها ودافع عنها وعمل من أجلها». وأشادت الكتلة، بعد اجتماعها الأسبوعي برئاسة النائب فؤاد السنورة، إلى أن مسيرة الحريري الأب «ليست منزهة عن المراجعة الموضوعية، لكن ما يجري من انتقادات هو بهدف التشويه، وليس لإجراء تقويم موضوعي، ما يفصح عن القصد الحقيقي من جزاء ذلك، وهو تحقيق مارب كيدية». وذكرت الكتلة في بيانها بمشروع القانون الذي أحالته حكومة السنورة على المجلس النيابي بتاريخ 25 أيار 2006 بشأن مراجعة وتدقيق جميع الحسابات العامة للدولة منذ 1989/11/5 حتى الوقت الحاضر، مشيرة إلى أن هذا المشروع لا يزال في أدرج مجلس النواب. ورات الكتلة أن القوى التي تشن حرباً اليوم على رفيق الحريري وتياره وسياسته «كانت هي المسؤولة في فترة سابقة عن ضياع البلاد وتششت اللبنانيين وهجرتهم وخراب المؤسسات»، مشيرة إلى أن تسلم رفيق الحريري للمسؤولية «ما كان إلا محاولة للمعالجة آثار ما خلفه هؤلاء من دمار».

وفي لقاء لافت، استقبل أمس سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية، غضنفر ركن أبادي، سفير المملكة العربية السعودية علي العسيري، وجرى الحديث في قضايا لبنانية وإقليمية وثنائية. وأشارت السفارة الإيرانية، في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي، إلى تأكيد الجانبين «ضرورة الوحدة والتضامن بين كل الأطراف اللبنانية»، معلنين عن استعدادهما «للمساعدة على تعزيز الأمن والاستقرار في لبنان». ولفت البيان إلى «العلاقات الطيبة بين طهران والرياض»، مشيراً إلى تشديد الطرفين على «ضرورة العمل على استخدام كل الإمكانيات باتجاه تعزيز هذه العلاقات بما يخدم قضايا الأمة الإسلامية».

وبعيداً عن هذه الأجواء الإيجابية والتوافقية، لفت النائب سامي الجميل، أمس، إلى أن سوريا تريد علاقة مميزة مع رئيس الحكومة سعد الحريري شرط تخليه عن حلفائه وعن المحكمة، مشيراً إلى أن ذلك «تبيين من خلال موقف سوريا من المحكمة الذي جاء على لسان وزير الخارجية السوري وليد المعلم، الذي ضرب بالمحكمة عرض الحائط، كذلك عبر توجيه رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري كلاماً سيئاً لـ 14 آذار». وقال: «لنتفضل سوريا وتعمل بإيجابية لمصلحة لبنان كما تفعل الولايات المتحدة، وسنكون أول من يقف معها، لكن لا يمكن العمل وسط التهديد والوعيد».

وفي سياق متصل، علق عضو المجلس السابق مصطفى علوش، على كلام عطري الذي وصف قيادات قوى 14 آذار بـ «الهياكل الكرتونية»، معتبراً أنه «كلام حاقد على القوى السيادة اللبنانية، ودليل على الاعتراف بأن قوى 14 آذار لها التأثير الأكبر على الساحة اللبنانية في تغيير المعادلات سلماً وتبديل الواقع اللبناني».

بجهد معظم الوزراء موعد الجلسة المقبلة للحكومة، بعدما امتنع الرئيس ميشال سليمان وسعد الحريري حتى الساعة عن الدعوة إلى جلسة هذا الأسبوع. وأمام سليمان والحريري ساعات قليلة للدعوة إلى عقد جلسة حكومية يوم الجمعة أو السبت، وإلا أجل عقدها أسبوعاً كاملاً بسبب سفر الحريري يوم الاثنين المقبل إلى بريطانيا في زيارة رسمية. واستغرب أمس عدد من الوزراء تكهنات بعقد جلسة نهار الجمعة، مؤكداً أنهم لم يتلقوا بعد أي دعوة إلى الاجتماع. واستبعدت مصادر مطلعة على أجواء الحكومة إمكان عقد جلسة قبل التوصل إلى صيغة جامعة بين الكتل بشأن ملف شهود الزور، مشيرة إلى أن عقد جلسة من دون إتمام الاتصالات اللازمة من شأنه تفجير الوضع داخل مجلس الوزراء. وأكدت هذه المصادر أن حركة الاتصالات قائمة ومستمرة لإيجاد الحل للزور لهذا الملف، وهو الأمر الذي يتماشى مع ما أشار إليه أمس الوزير وائل أبو فاعور الذي أكد أن «الجلسة المخصصة لدراسة ملف شهود الزور قد تؤجل إلى الأسبوع المقبل لإيجاد تسوية قانونية لقضية سياسية»، مضيفاً أنه ليس في لبنان أو خارجه «من يريد الوصول إلى أزمة سياسية عن طريق خروج فريق من الوزراء من الحكومة».

وغير بعيد عن الأجواء المتفجرة في الحكومة، على خلفية إحالة ملف شهود الزور على المجلس العدلي، أشار أمس رئيس كتل التغيير والإصلاح، النائب ميشال عون، إلى أن «قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري تحولت إلى المجلس العدلي بتاريخ 14 شباط 2005، وفي 21 شباط عين قاضياً محققاً عدلياً»، مضيفاً أن ملف الشهود «قضية متفرعة من قضية اغتيال الحريري». وأكد عون، في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع الأسبوعي للكتل، أن «مجلس الوزراء أخذ قرار إحالتها على المجلس العدلي بعد كل الحوادث التي سببتها هذه القضية»، مشيراً إلى أن «الغاية من المحكمة ضرب الاستقرار لا استقرار العدالة، والدليل أن رؤساء كثر ماتوا عندنا ولم تتحرك الولايات المتحدة من أجلهم. نريد العدالة، لكن على ألا تكون مشوبة بالغموض».

وتطرق عون إلى موضوع عقود «سوكلين»، فطالب الحكومة بنشرها باعتبارها «ليست معاهدات دفاعية ولا فيها قضايا سرية». وقال: «لا يجبرونا على أن نرفع دعوى لنعرف ماذا في عقود سوكلين. ثمة عملية ابتزاز وقحة حدثت، إذ إنهم لا يصدقون على مشاريع كهرباء من دون التوقيع على سوكلين، ولا شيء مجبراً كان أمس لعدم التوقيع على موضوع الكهرباء». ورأى عون أن هذا الابتزاز لا ينفخ، «وإذا كانوا لا يريدون الكهرباء، فسنبلغ الناس أنهم لا يريدون الكهرباء»، مضيفاً إن «هؤلاء الذين يبقون فالتين دائماً، أحسن أن يغلقوا أفواههم لأنهم لا ينطقون إلا بالكذب».

على صعيد آخر، أعادت كتلة المستقبل أمس تأكيد موقفها الثابت من العلاقات اللبنانية - السورية «القائمة على الاحترام، التي ينبغي أن تتصافر جهود البلدين الشقيقين من أجل تعزيزها وإنجاحها، بصرف النظر عن التصريحات المتداولة في الإعلام».

## كلمة دستورياً

مع الدستور اللبناني، كما سيؤمن جنبلاط رجحان كفة فريق المعارضة السابقة في مجلس الوزراء (إلى جانب وزراء رئيس الجمهورية) في حال الوصول إلى التصويت على تحويل ملف شهود الزور إلى المجلس العدلي، وفي مجلس النواب فإن نائبين من اللقاء الديمقراطي لن يصوتوا إلى جانب بري وجنبلاط هما مروان

أعمالها قريباً اقتراح بتجنيد المدعي العام للتمييز القاضي سعيد مريزا، ومعه آخرون من بينهم القاضيان الياس عيد وصقر صقر. هذا الاتجاه قد يتطلب الذهاب (قبله أو خلال المسار) إلى الدوحة ثانية ومجدداً، مع ما يعنيه ذلك من استخدام أساليب لإقناع رئيس الحكومة بضرورة الذهاب إلى الدوحة للتفاوض مع مواطنيه والأطراف السياسية في بلاده، وربما لا يقتنع رئيس الحكومة بضرورة إقامة تسوية جديدة بعدما انتهت مفاعيل الدوحة. 1، وتكاد تنهار مفاعيل اتفاق الطائف بما فيها وقف الحرب الأهلية.

في زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركية جيفري فيلتمان الأخيرة إلى لبنان، حاول القول لمن تحدث إليهم إن الولايات المتحدة ترغب في بقائهم على مواقفهم السابقة، وإن المحكمة ستؤدي إلى تعزيز أوضاعهم، وإن المطلوب هو التصويت لمصلحة المحكمة والمصلحة منع المحاكمة عن الشهود، وحين قال له أحد الذين تحدث إليهم: «من يحمينا في لبنان؟» أجاب الموفد الأميركي: «نحن إلى جانبكم دائماً وسنحميكم».

فرد القيادي اللبناني: «شاهدنا ما الذي فعلتموه من أجلنا في السابع من أيار». لكن الهم الأميركي الفعلي بقي منصباً على ما سيكون عليه تصويت النائب وليد جنبلاط ورئيس الجمهورية في مجلسي النواب والوزراء، بينما في سوريا من يقول إن جنبلاط «قد سمي كاهناً، وعاد إلى موقع خوض حرب الجبل عام 1983».

في الأيام القليلة الماضية، استقبل الرئيس السوري كلاً من وليد جنبلاط ونبيه بري والرئيس عمر كرامي، بينما كانت بعض الشخصيات في المعارضة تلتقي في بيروت قياديين رفيعي المستوى من حزب الله، كان البحث في بيروت يدور حول المرحلة المقبلة، وكان في الأفق حديث عن احتمالات، وعن ترتيبات واستعدادات، لكن هذه المرة لم يتسرب الكثير مما حصل ومما يعد، ولم يشارك كل حلفاء حزب الله في المشاورات والدراسات والترتيبات التي جرى إعدادها للمقبل من الأيام، بل اكتفي بعدد منهم دون غيرهم. وسبكون لدى الأمين العام لحزب الله إطلالتان إعلاميتان، الأولى يوم الحادي عشر من شهر تشرين الثاني المقبل في يوم الشهيد، والأخرى لم يحدد موعدها بعد.



فيلتمان في بيروت: صوتوا مع المحكمة وسنحميكم! (أرشيف - أ ب)

الفرنسية، منذ أعلن الرئيس نيكولا ساركوزي قبل ثلاثة أشهر أمام السلك الدبلوماسي الفرنسي رغبة باريس في الوقوف على مسافة واحدة من جميع اللبنانيين، حتى تأكيده أخيراً أمام الرئيس سليمان تأييده لما يجمع عليه اللبنانيون بشأن المحكمة الدولية، يشير إلى «رغبة فرنسية في الدخول على خط الأزمة، لا محبة باللبنانيين فقط، بل ضماناً لمنظمة الأمان التي تحمي اليونيفيل في الجنوب اللبناني، وخصوصاً أن القوات الفرنسية اختبرت غضب الأهالي الجنوبيين، وبات لديها تصورها عما سيحصل حين يسمع الأهالي أن المنظمة المسؤولة عن القوات التي تراض في أرضهم تتهم حزبهم بالإرهاب وتسعى إلى توقيف بعض عناصره، تمهيداً للتحقيق مع أمينه العام».

2- باريس هذه قادرة أكثر من عدة عواصم أخرى على الضغط عملياً، وحفظاً لمصالحها، للفصل بين القضائي والسياسي، مع العلم بأن السفير الفرنسي في بيروت دوني بيتون يحاول منذ بدأت أصابع الاتهام بالإشارة إلى ضلوع حزب الله في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري لقاء الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ليغسل يدي فرنسا أمامه من قرار كهذا، ويعلن استعداد دولته لبذل الجهد لمعالجة تداعياته، وبحسب معلومات موثوقة، سعى بيتون عبر ثلاث وساطات جدية للقاء نصر الله، كان الرئيس نبيه بري الوسيط في إحداها. في النتيجة، يرى أحد المطلعين على ما يحصل في باريس أن موقف الإدارة

في توقيتها الحالي أهمية بالنسبة إلى المعارضة السابقة التي ترى أن الموقف الفرنسي تجاه المحكمة الدولية مهم جداً، على اعتبار أن باريس إحدى أكثر العواصم اهتماماً بهذا الملف منذ بدء التداول به. وهي العاصمة الأكثر قلقاً، بعد بيروت، من انعكاس القرار الظني على الاستقرار في لبنان، نظراً إلى وجود قوات اليونيفيل ذات اللباس الفرنسي على تماس مباشر مع اللااستقرار.

وبالاستماع إلى وجهة نظر بعض الأصدقاء في المعارضة السابقة، يمكن تجزئة ما يفكرون فيه كالتالي: 1- باريس معنية بحفظ الاستقرار في لبنان أكثر بكثير من بعض العواصم التي ليس لها في بيروت إلا سفارة، يغادر أفرادها عند أول اختلال أمني.